

العلاقات الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي

(1999-1981)

د. صبا حسين مولى

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية كبرى في الاستراتيجيات العالمية ، نظراً للمكانة المتميزة التي تتمتع بها ، على المستويين الاقليمي والدولي، سواء بحكم موقعها الجغرافي المهم من الناحيتين الجيوبولتيكية والجيوسراتيجية ، والذي جعلها عامل استقطاب دائم للقوى الدولية ، فضلاً عن امتلاكها لاهم موارد للطاقة في العصر الحديث . فباتت هذه المنطقة محوراً اساسياً من محاور الصراع والتنافس الدولي بين القوى العظمى .

تستحوذ منطقة الخليج على ما يقارب ثلثي من الانتاج النفطي ، حيث ان 25% تقريباً من استهلاك النفط العالمي يتم تصديره منها ، كما ان اكثر الامكانات لتصدير الغاز الطبيعي في العالم توجد في هذه المنطقة . لذا فإن اي تغيير او اي هبوط مفاجئ أو حتى تدريجي في شبكات النفط في هذه المنطقة ، يمكن ان يعرض الاقتصاد العالمي للخطر .

وفي ضوء ما تقدم ، فإن الولايات المتحدة لكونها القوة الدولية الاكثر تأثيراً في السياسة الدولية بدأت توجه انصارها نحو الخليج العربي، وخاصة هناك احداث شهدتها الساحة السياسية آنذاك ساهمت بدورها في تعزيز ذلك الاهتمام الامريكي المتزايد منها الانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971 ، وحرب تشرين عام 1973 وما ترتب عليها من قيام الدول النفطية العربية بحظر تصدير النفط الى الدول الداعمة للكيان الصهيوني وسقوط نظام الشاه ، والتدخل السوفيتي في افغانستان عام 1979. فضلاً عن اندلاع الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) وانعكاساتها الامنية الخطيرة على الخليج العربي .

وفي خضم تلك الاحداث اتجهت السياسة الامريكية صوب الخليج العربي متخذة لنفسها نفوذاً اكثر فاعلية بعد ان ادركت بان النظرة الخليجية تؤيد تغلغلها في المنطقة حماية لدولها ذات الامكانات العسكرية المحدودة من اي اعتداء خارجي قد ينجم من الاتحاد السوفيتي .

أولاً: العلاقات الخليجية - الأمريكية

في نظرة تحليلية لطبيعة العلاقة بين الطرفين ، نجد بان الولايات المتحدة الاميركية هي اكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم ، كما يضم مجلس التعاون اكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط على مستوى العالم . وان رفاهية العالم تعتمد بصورة حيوية على ضمان تدفق مصادر الطاقة الى الدول الكبرى ، كما ان لاضطراب انتاج النفط في المنطقة تأثيراً مهماً في اسعار النفط العالمية . وتؤثر هذه الاسعار العالمية بدورها بصورة تلقائية في اسواق المال الأمريكية التي تتأثر بها الاقتصاديات العالمية (1)

ولا تقتصر المصالح الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة فقط فهناك دور مهم للترابط بين الاصول المالية التي تشمل الارتباط بين اقتصاديات دول مجلس التعاون وقوة الدولار الاميركي . فدعم دول المجلس للدولار الاميركي ساهم بشكل اساس في الحفاظ على استقراره . ويقف ذلك الدعم خلف المكانة والمنفعة التي يحققها الدولار الاميركي ، وما يرتبط بذلك من استمرار تفوق النظام المالي الاميركي على المستوى العالمي . (2)

ومن المظاهر الاخرى المعززة للعلاقة بين الطرفين ، وجود جالية امريكية كبيرة تضم اكثر من خمسين الفاً من مندوبي الشركات وعائلاتهم ، وهم يعيشون ويعملون في منطقة الخليج العربي ، اعتماداً على مهاراتهم العالية في مجالات عدة مقابل مليوني امريكي على المستوى الداخلي للولايات المتحدة ، يستمدون مصدر معيشتهم من صادرات الشركات الامريكية ومن عوائد استثماراتها وخدماتها بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (3)

فيما اسهمت العلاقات التجارية في تقوية اواصر ذلك التعاون، اذا ما علمنا بان من بين دول العالم التي تزيد على مئتي دولة ، ياتي ترتيب دول مجلس التعاون - الجهة الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية - ضمن اربع عشرة دولة ، كما تأتي الولايات المتحدة الامريكية ضمن أعلى خمس دول في ترتيب الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس ، حيث يزيد الحجم السنوي للتجارة الامريكية مع دولة واحدة من دول المجلس - وهي المملكة العربية السعودية التي تعتبر

¹ حسن توفيق ابراهيم ، ازمة الخليج الثانية والامن القومي العربي ، (القاهرة) 1991 ، ص 29 .

² سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان ، الامن الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة في ظل الثوابت والمتغيرات الدولية والاقليمية ، اكااديمية ناصر العسكرية العليا ، القاهرة ، 1999 ، ص 187 .

³ محمد الرميحي ، امن الخليج ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (ابو ظبي ، 1999 ، ص 170) .

اكبر قوة اقتصادية في المنطقة - على الحجم الكامل للتجارة الامريكية مع بقية السبع وعشرين دولة من دول الشرق الاوسط مجتمعة (4) .

لذلك يمكن القول بان العامل الاقتصادي ساهم بشكل فعال في تعزيز اواصر العلاقات بين الطرفين ، وخاصة اذا ادركنا بان الولايات المتحدة نظرت الى دول المجلس على انها السوق الذي يمدّها بالنفط بالسعر المعقول .

من جانب اخر شكل التعاون العسكري مظهراً اخر من مظاهر التعاون بين الطرفين وان دول المجلس أدركت خطورة التوجهات والطموحات الاقليمية لبعض دول المنطقة في الطموحات التوسعية وهذه من الاسباب التي دفعتها لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة لمواجهة هذه التحديات . حيث يتفوق - العراق وايران - في الجوانب الثلاثة على الامكانات الجماعية لدول المجلس (5) .

فضلاً عن ذلك ، هناك اعتقاد سائد لدى دول المجلس بان بغداد وطهران قد تسعيان للنأثر من الهزيمة التي تعرضت لهما قواتهما المسلحة في الحرب الايرانية - العراقية 1980 - 1988 ، وازمة الخليج الثانية 1990 - 1991 (6) .

وانطلاقاً مما تقدم ادراك قادة المجلس بأن هناك قصور في القدرات الدفاعية والجماعية لصد التهديدات الحالية والمستقبلية بفاعلية تامة ، مما منحهم ذلك حافزاً اكبر في تعزيز بناءها العسكري اذ اقدمت تلك الدول على تطوير موانئها البحرية ومطاراتها ومنشاتها العسكرية البرية ودخولها في سباق تسلح لتعزيز قدراتها العسكرية بكميات كبيرة من المعدات الدفاعية الحديثة ، وتأتي في مقدمتها الطائرات ،ومما يؤكد طبيعة تلك العلاقات اقدام المملكة العربية السعودية بالسماح لقوات التحالف باستخدام مطاراتها بعد عام 1991 لتنفيذ عملية مراقبة لمناطق الجنوب في العراق ، لحماية اراضيها ، وضمان عدم تحرك القوات الموجودة شمال خط الطول 36 نحو المنطقة الواقعة على جنوبه (7)

⁴ محمد الرميحي ، المصدر نفسه ، ص 170 .

⁵ صبا حسين مولى ، النظام السياسي في العراق والعلاقات مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، بحث غير منشور مقدم الى (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية) ، الجامعة المستنصرية - 2009 ، ص 2 .

⁶ محمد جابر الانصاري ، امن الخليج من المنظور الوطني ، (ابو ظبي ، 1996) ، ص 15 .

⁷ جون ديوك انتوني ، تعزيز الدفاع الخليجي ، (ابو ظبي ، 1999) ، ص 196 .

ويرز التواجد العسكري الامريكي على الساحة الخليجية وبشكل واضح خلال السنوات الاخيرة من الحرب العراقية الايرانية ، حيث اخذت البحرية الامريكية على عاتقها حماية السفن الكويتية من هجمات القوارب الايرانية وعرفت هذه المرحلة بـ " حرب الناقلات " (8) . كما مثل دخول العراق الى الكويت فرصة ذهبية للولايات المتحدة للتواجد العسكري الفعلي والمباشر في الخليج . (9)

وركزت الولايات المتحدة قواتها في دول الخليج حيث دخلت الكويت في اتفاقية لتعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الاميركية ومع الدول الاعضاء الاربعة الدائمة في مجلس الامن التابع للامم المتحدة وهي الصين وبريطانيا وفرنسا وروسيا الاتحادية . (10)

وركزت الولايات المتحدة قواتها في دول الخليج حيث تملك دولة الكويت منشآت تضم معدات متمركزة مسبقاً للجيش الامريكي تكفي لتسليح قوة بحجم لواء ، لاستخدامها عند الحاجة في حالة تعرضها لتهديد اخر من العراق ، او في حالة تعرضها لأي هجوم من قبل ايران . وتستضيف دولة الكويت ايضاً بعثة الامم المتحدة لمراقبة الحدود العراقية لكويتية (UNIKOM) وهي بعثة مكلفة بضمان الحدود التي تم ترسيمها بين الدولتين، وتعد الحدود بينهما اول حدود في التاريخ تضمنها منظمة دولية (11) .

وعلاوة على ذلك فإن دولة الامارات العربية اول دولة في مجلس التعاون لدول الخليج العربي تستضيف في عام 1983 تمارين عسكرية بمشاركة جميع دول المجلس ، وقد كانت تلك التمارين الاضخم في تاريخ العالم العربي ، فقد استمرت لمدة ثلاثة اسابيع متتالية ، وشاركت فيها وحدات من القوات المسلحة لكل دولة من دول المجلس، وتم نشر تلك الوحدات على ارض دولة الامارات ، حيث تدرت على المقاومة الميدانية الاساسية ، وزادت خبرتها العملية في التعرف على هياكل القيادة والسيطرة لدى كل منها (12) . وكان لتلك التدريبات عدة اهداف من اهمها ارسال

⁸ عبد الرضا اسيري ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة ، انجازات ، اخفاقات وتحديات (الكويت ، 1993) ، ص 72 .

⁹ المصدر نفسه .

¹⁰ حسين توفيق ابراهيم ، المصدر السابق ، ص 29 .

¹¹ جون ديوك انتوني ، المصدر السابق ، ص 197 .

¹² مايكل بالمر ، ترجمة نبيل زكريا ، طرابلس الخليج تاريخ توسع الدور الامريكي في الخليج العربي 1833م - 1995 م ، (القاهرة ، 1996) ، ص ص 130 - 135 .

رسالة أقليمية بأن دول المجلس لا تنوي الاعتماد على الدول الصديقة والحلفاء الخارجيين فقط ، بقدر تعلق الامر بالتعامل مع التهديدات التي تجابه سيادتها الوطنية⁽¹³⁾ .

وفي اطار الجهود المبذولة من قبل الامارات العربية المتحدة لتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة اقدمت عام 1994 على توقيع اتفاقية دفاع مشترك معها تضمن تحقيق اتفاق مشترك بين الطرفين في المجالات العسكرية، كما وقعت دولة الامارات العربية المتحدة اتفاقية تعاون دفاعي عام 1994 مع الولايات المتحدة الامريكية .

ونظراً لموقع سلطنة عمان الاستراتيجي ، بحكم اشرافها على ممرات الشحن الواقعة في مضيق هرمز ، والتي تمر عبرها صادرات الخليج من النفط والغاز والحركة البحرية الاخرى في المياه التابعة لها. وادراكاً لمسؤوليتها في القيام بما في وسعها لضمان سلامة مضيق هرمز والدفاع عنه ، احتلت سلطنة عمان أولوية استراتيجية في السياسة الامريكية، حيث وقعت اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الامريكية عام 1980 ، وبذلك سبقت دول المجلس الاخرى بعقد كامل في هذا المجال (14) .

كما كانت السلطنة اول دولة من دول المجلس توافق على :-

1- استضافة مناورات التدريب العسكري المشترك مع القوات المسلحة الامريكية والمشاركة فيها .

2- التمركز المسبق لمعدات دفاعية امريكية تزيد قيمتها على مليار دولار امريكي ، وذلك لاستخدامها في حالة نشوب ازمة تتطلب نشر القوات الامريكية في المنطقة .

3- تحديث حظائر الطائرات المتوافرة على ارضها ، وتمديد طول مدارج هبوط واقلاع الطائرات لتستوعب طائرات القصف والطائرات الامريكية المقاتلة ذات المدى البعيد.⁽¹⁵⁾

فضلاً عن ذلك خاطرت سلطنة عمان خلال الحرب العراقية - الايرانية، بمنح الطيارين الامريكيين حق الهبوط الاضطراري فانقذت حياة اولئك الطيارين الذين كانوا معرضين للموت في حال سقوط طائراتهم في المحيط. (16)

¹³ سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان ، المصدر السابق ، ص 192 .

¹⁴ ف . جريجوري غور الثالث ، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية ، مركز الخليج للابحاث (دبي ، 2004) . ينظر الكتاب على الموقع الالكتروني .

¹⁵ بهجت قرني ، علي الدين هلال . " السياسات الخارجية للدول العربية " ، القاهرة ، ط 1 ، 1994 ، ص 119 .

فيما استفادت البحرين من موقعها الجغرافي المميز كجزيرة في مياه الخليج لتقديم خدماتها كميناء للأسطول الخامس الأمريكي الذي يعمل قائدة تحت امرة القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية بصفة مباشرة . وتتولى القيادة المركزية المسؤولية الكلية عن ضمان الدفاع عن منطقة مجلس التعاون (17) . كما استضافت البحرين مقر الفريق المتعدد الجنسيات والمكلف من قبل مجلس الامن التابع للأمم المتحدة بالبحث وتجريد العراق من اسلحة الدمار الشامل .

ويعد هذان المثالان نموذجاً للكيفية التي تتيح لاصغر دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واقلها تطوراً من الناحية العسكرية ، ان تؤدي دوراً ايجابياً من خلال المساهمة في مجهود الدفاع عن المنطقة . (18)

وساهمت قطر بالتضامن مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في بناء الهياكل والانظمة الاكثر فاعلية ، التي صممت لدعم امكانيات السلام والاستقرار في المنطقة على المدى القريب والبعيد . اذ وافقت على تمركز لمعدات بحجم لواء من الجيش الأمريكي ، كوسيلة لتسهيل رد الفعل الأمريكي الاكثر سرعة في حال القيام باي اعتداء مستقبلي على دول الخليج (19)

كما استضافت قطر تمارين عسكرية كبيرة بمشاركة القوات الجوية الأمريكية ووحدات من قوات التدخل السريع التابعة لمشاة البحرية الأمريكية . ونفذت مع الولايات المتحدة الأمريكية مناورات عسكرية ثنائية اكثر من اي دولتين في المنطقة (20) .

كان من الطبيعي في ظل التعاون العسكري ان تزايد الانفاق المالي لدول المجلس في هذا الاتجاه، مما جعله عرضة للانتقادات ، فقد وصف احدي الباحثين الانفاق المتنامي للقطاع

¹⁶ المصدر نفسه ، ص 120 .

¹⁷ عبيدلي العبيدي ، العلاقات الخليجية الأمريكية ، " الوسط البحرينية " صحيفة ، البحرين ، العدد (2040) ، 2008 .

¹⁸ جون ديوك انتوني ، المصدر السابق ، ص 203 .

¹⁹ جون ديوك انتوني ، المصدر السابق ، ص 204 .

²⁰ وليم رو ، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الامارات العربية المتحدة ، (ابوظبي، 2003) ، ص 038

العسكري بانه يحرم الطبقات الفقيرة ، من الدعم الحكومي الخاص بالغذاء والتعليم والصحة⁽²¹⁾ كما اشار باحث اخر الا ان وجود ضمان عسكري وقوات امريكية في المنطقة يحتم على الدول الخليجية ، زيادة نفقاتها الدفاعية (22) في حين اكد باحث ثالث ، الى ان انفاق الدول العربية على السلاح لم يكن بالضرورة موجهاً ضد اسرائيل ، بل شابه في بعض الاحيان سمات سباق تسلح ثنائي بين الدول العربية نفسها ، او بينها وبين جاراتها غير العربية كما حدث .

وفي مقارنة بين الانفاق الدفاعي من جهة وسياسة الاهتمام المتزايد بتعداد الجنود من جهة اخرى ، نلاحظ بان الدول الخليجية قد زادت من تعداد جيوشها بين عامي 1990 و 2000 من 174.8 جندي ، الى 217.000 جندي، خلال عشر سنوات⁽²³⁾ .

وبمعنى اخر ، فان صانعي القرار في الدول الخليجية حاولوا تحقيق الموازنة في الانفاق الدفاعي بزيادة تعداد الجنود اللا ان الانفاق الدفاعي مازال يستحوذ على نسبة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي السنوي في هذه الدول ليتراوح ما بين 3.3 % في الامارات الى 12.8 % في كل من عمان والمملكة العربية السعودية . (24)

ومع ان هذه الدول تتمتع بميزة نسبية في مجال الطيران مقارنة بكل من ايران والعراق ، اللا ان تحجيم قواتها المسلحة مجتمعة لاتساوي الا 42% من حجم القوات المسلحة الايرانية ، وحوالي نصف حجم القوات المسلحة العراقية . لذا فان الفجوة الاستراتيجية بين هذه الدول دفعها الى تعزيز قواتها العسكرية من جهة وزيادة اهتمامها بوجود القوات الامريكية من جهة اخرى . (25)

واخير يمكن القول بان النفط هو العامل المهيمن على تيسير العلاقات بين الطرفين، على الرغم من محاولات دول المجلس الست توسيع نطاق اهتمامات الولايات المتحدة في المنطقة ليشمل زيادة حجم الاستثمارات الثنائية ، وكذلك التأثير على سياستها اتجاه القضايا العربية .

²¹ - مجلس التعاون لدول الخليج العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط2، (ابو ظبي، 1999، ص 220.

²² محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص 188

²³ انطوني زيتي ، تأثير السياسة الامريكية في امن الخليج . وجهة نظر عسكرية ، فصل من كتاب الخليج " تحديات المستقبل ، اصدار مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، (ابو ظبي ، 2005) ، ص 153 .

²⁴ المصدر نفسه ، ص 155 .

²⁵ المصدر نفسه .

ثانياً: العلاقات الخليجية - الأوروبية .

تميزت العلاقات الخليجية - الأوروبية بالجيدة ، سيما وان الأخيرة أرادت منها تحقيق هدفين ، الاول ضمان استمرار تدفق النفط الخليجي الى مرافقها الصناعية لتجاوز الازمة النفطية التي حدثت عام 1973 ، اما الهدف الثاني فهو تجاوز التبعية النفطية التي كانت تمارسها الولايات المتحدة الاميركية على الدول الأوروبية من خلال هيمنتها على ابار النفط الخليجية (26)

فمنذ عام 1979 قامت اكثر من شركة مساهمة بين الشركات السعودية والشركات الالمانية ، بعقد اتفاقات تجارية حفزت بدورها الدول الخليجية الاخرى لتحذو حذوها، اذ اقدمت الكويت على شراء 20% من اسهم الشركات الأوروبية التي تعمل في تجارة المعادن في مدينة فرانكفورت الالمانية (27) .

اما عن موقف الاتحاد الأوروبي من قيام مجلس التعاون الخليجي ، فقد عبر الاتحاد الأوروبي عن موقفه الداعم لمجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ المراحل الاولى لنشأته عام 1981 ، بعد التراجع الذي اصاب العلاقات العربية - الأوروبية على مستوى الجامعة العربية ، مما هيئ الاسباب اللازمة لتحقيق تعاون خليجي - اوروبي مبني على اساس قيام اي تكتل اقليمي بين دول الخليج العربي سيعمل في المستقبل على تعزيز العلاقات الأوروبية الخليجية ، فضلاً عن تعزيز القدرات الدفاعية والامنية بين دول الخليج العربية .

وفي اطار التعاون الأوروبي - الخليجي عملت الدول الخليجية الغنية بالثروة النفطية (السعودية ، الكويت ، الامارات) على تمويل عمليات التنمية والمعونات الأوروبية للبلدان الفقيرة في افريقيا عن طريق الية " التمويل المشترك " وبلغ حجم التمويل الخليجي حوالي ثلث قيمة وتكاليف تلك المشاريع المشتركة (28) .

ومع ان العلاقات الخليجية - الأوروبية شابها نوع من التراجع أثر قرار الاتحاد عام 1983 بفرض تعريف كمركية عالية على صادرات المنتجات البتروكيمياوية من دول الخليج العربي وخاصة المنتجات السعودية ، لذلك عملت الأخيرة بشكل فاعل على تخفيض نسبتها ، من خلال

²⁶ ادموند رونر ، من يهدد منطقة الخليج العربي ، ترجمة محمد شوقي خليفة ، (البصرة ، 1983 ، ص 37) .

²⁷ قضايا الخليج العربي ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، (بيروت 1983) ، ص 38 .

²⁸ Saleh Ai-Mani, the Euro -Arab Dialogue , A study in Associative Diplomacy, London:Frances Printer, 1983 , 82

دور وكيل وزارة الخارجية السعودية للشؤون الاقتصادية انذاك - مأمون كردي - في أقياع الجانب الاوروبي بتخفيض التعريفة الكمركية ، كما لجأت السعودية الى مجلس التعاون لدول الخليج العربي لدعمها في مطلبها هذا ، وقد نجحت في تشكيل لجنة خاصة داخل الامانة العامة للمجلس لمتابعة موضوع التعاون الاقتصادي الثنائي مع الاتحاد الاوروبي . واهم انجاز لهذه اللجنة ابرام اتفاقية تعاون ثنائي بين الاتحاد ودول مجلس التعاون في اواخر عام 1988⁽²⁹⁾ وانطوت بنودها على اتفاق اقتصادي حدد المعالم العامة لاقامة منطقة حرة اقتصادية مستقبلية بينهما ، واتفاق شراكة سياسية يتضمن انشاء مجلس مشترك من وزراء خارجية الطرفين يجتمعون بشكل دوري لمناقشة المواضيع الاقتصادية الخاصة بدولهما (30) .

وما يؤخذ على هذا الاتفاق ، بان الاتحاد الاوروبي قد حصل على تعهد خليجي بتصدير كل ما تحتاجه دول الاتحاد من نفط وطاقة من منطقة الخليج العربي ، في حين لم تتمكن الصادرات البتروكيمياوية الخليجية من الحصول على تخفيضات كمركية، حيث عطل الاتحاد الاوروبي اي محاولة لانشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين ، مما وصف اتفاق 1988 بانه يسير على قدم واحدة (31) .

كما شهدت العلاقات مراحل من التحسن في التسعينات اثر موقف الاتحاد الاوروبي الرفض لدخول القوات العراقية الى الكويت عام 1991 ، وتمثل الموقف في بادئ الامر بالدعم المالي ثم تطور الى الدعم العسكري لقوات الحلفاء وكمثال على ذلك ، ارسال المانيا (18) طائرة مقاتلة ، و (5) كاسحات الغام ، ومركبات استطلاع كيميائية وسفن وطائرات لتكون تحت قيادة القوات الامريكية ، فضلاً عن قيامها بتزويد الادارة الامريكية سفناً ذات استخدامات مزدوجة لنقل القوات الامريكية الى منطقة الخليج العربي (32) . واستمر التحسن في تلك العلاقات سيما بحلول عام 1997 وافقت دول الاتحاد الاوروبي على خفض التعريفة الكمركية على الواردات الخليجية بمقدار النصف تقريباً . الامر الذي اثر بشكل مباشر في زيادة الصادرات البتروكيمياوية الخليجية لدول الاتحاد الاوروبي ، خاصة اذا علمنا بان التعريفة تقلصت من حدود 14% الى حدود 6.5% ،

²⁹ عبد الله أبو ركة ، العلاقات الخليجية الاوربية 1988-2003 ، ط1 (الكويت ، 2006 ، ص 45 .

³⁰ سايمون هندرسون " التوجه الجديد .. دول الخليج المتحفظة والاستراتيجية الامريكية ، مقالة على الموقع التالي

http://www.islamonline.net

³¹ سايمون هندرسون ، المصدر السابق .

³² طلعت احمد مسلم ، الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي ، ط2 (بيروت ، 1998) ، ص 203

كما أبرمت دول المجلس اتفاقاً اقتصادياً مع دول (الافتا) 1999 ، وهي الدول الأوروبية التي لا تنتمي الى الاتحاد الأوروبي ، تم بموجبه تخفيض التعريفات المفروضة من هذه الدول على الصادرات الخليجية من البتروكيمياوية ومن المنتجات النفطية المكررة (33) .

ومع تزايد الأهمية النفطية لمنطقة الخليج العربي ، وخاصة بعد زيادة أسعار النفط ، أبدى الاتحاد الأوروبي رغبته بتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين الطرفين ، لتطبيع علاقاتهما بشكل سياسي واقتصادي ، من خلال ارتباط الدول الخليجية باقتصاديات منطقة اليورو، التي قد تخفف من حدة اعتماد اقتصاديات الدولة العربية الفقيرة على المعونات الأوروبية ، كما اقترح - الجانب الأوروبي - تقليص العوائق التجارية بين الجانبين والتعاون في مجال الاستثمار ، خاصة في استثمار الطاقة والغاز في كل من قطر والمملكة العربية السعودية (34) .

ومن جهة أخرى ، ترى دول الاتحاد الأوروبي ان اقامة منطقة تجارة حرة سيؤدي الى تقوية المؤسسات الداخلية في دول المجلس ، لكون هذه المعادلة الاقتصادية تتطلب طبقاً لمبدأ السوق الحرة توفر مؤسسات اقتصادية ومالية قادرة على مجاراة متطلبات السوق الأوروبي بكل احتياجاته ، وهو ما شرعت فيه دول المجلس في السنوات الأخيرة (35) .

مع الأخذ بنظر الاعتبار امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي اكثر الاسواق المالية تطوراً في العالم العربي . ويعود ذلك الى اسباب عدة اهمها :حجم الثروة النفطية التي يمتلكها في المنطقة والعالم ، والتبادل التجاري الحر مع معظم دول العالم ، وتوفر درجة استقرار في العملات ، والانفتاح على الاقتصاد الاقليمي والدولي الذي يتطلب التمويل الذي تملكه دول مجلس التعاون بسبب الفائض المالي الهائل الذي يوفره تصدير النفط (36) .

Rody wilson .EV-GCCRelation : Towards aFreeTrade Agreement and Beyond”³³
Research Groupon European Affairs and the Bertels man Foundation , Conference
on EU-GCC Relations , Frank FRONT , Germany , sep3-5 , 2000

³⁴ العلاقات الخليجية الأوروبية ... الأولوية للاقتصاد ، مقالة من اعداد مركز النخبة للدراسات - القاهرة ،
سبتمبر ، 2007 . ينظر الموقع التالي :-
[htn://www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)

³⁵ المصدر نفسه .

³⁶ عبد الله باعبود ، العلاقات السياسية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج : تقييم وتوصيات بشأن
السياسات . ينظر الموقع التالي :-

[htn://www.culfResearchcenter](http://www.culfResearchcenter)

ولتعزيز التعاون بين الجانبين فقد قام الاتحاد الاوروبي بتقديم كل التسهيلات والاستشارات والخبرة اللازمة لتعزيز التكامل في السوق المالي الخليجي ، عبر تاسيس تعاون في تشريعات المصارف والوساطات المالية لايجاد قواسم مشتركة في اطار المصالح الثنائية بينهما في هذا المجال ، مع ايجاد تعاون بين بنك الاتحاد الاوربي والبنوك المركزية لدول المجلس في ضوء الخبرات السابقة التي يتمتع بها الاتحاد في الادارة المالية ، مع دعم استخدام اليورو كعملة احتياطية وتجارية واستثمارية في اسواق المال الخليجية (37) .

الاهمية الاقتصادية للعلاقات الخليجية - الاوروبية.

ادرك الاوروبيون اهمية النفط لاستمرار عمل النظام الاقتصادي بدول الاتحاد ، خاصة اذ علمنا بأن 70% من واردات الاتحاد الاوربي وتاتي من دول مجلس التعاون الخليجي، كما يعد هذا القطاع مجالاً حيوياً لاستثمار الشركات الاوروبية ، فضلاً عن فرض الاتحاد الاوربي ضرائب على النفط المستورد تصل الى 7.63% من سعر برميل النفط المكرر ، مما يزيد من المكاسب الاقتصادية لاستيراد النفط من الخليج. (38) . كما تستأثر دول مجلس التعاون باستثمارات ضخمة في دول الاتحاد تصل الى 53% من الاستثمارات الخليجية في الخارج ، الى جانب استفادة موازين مدفوعات الدول الاوروبية من صادراتها غير المنظورة الى دول المجلس والمتمثلة في تحويلات القوى العاملة الاوربية في منطقة الخليج من اجور ، وسياحة خليجية في دول الاتحاد الاوربي وخدمات الاستثمار والمقاولات التي توفرها المؤسسات الاوروبية لدول المجلس والخدمات المصرفية والصحة .

ومن الجدير بالذكر ، تعاني دول المجلس ككتلة اقتصادية تراجعا مطرودا في حجم صادراتها من النفط والمواد الخام والمصنعة الى الاتحاد الاوربي . فبينما كان حجم صادرات المجلس الى دول الاتحاد عام 1989 (17%) من اجمالي حجم الصادرات الكلي ، انخفض بشكل مقارن ليصل (11%) عام 1999. اما واردات دول المجلس من الاتحاد الاوربي فقد بلغ 53% من مجموع واردات دول المجلس ، ويعني ذلك عجزا في ميزان المدفوعات مجلس التعاون مع الاتحاد يصل الى 17 مليار دولار في السنة " 39 " .

³⁷ المصدر نفسه .

³⁸ سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان ، المصدر السابق ، ص 190 .

39 مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، النشرة الاقتصادية ، العدد الخامس عشر ، 200،

جدول 19 ، ص 267 . 2

وتفسر هذا التراجع الى اتباع الاتحاد سياسة تفليص الواردات من دول المجلس بتعويضها باستيراد الغاز والنفط من روسيا والاعتماد على امدادات ايرانية وليبية وجزائرية " 40 .

وبعد احداث عام 1990 ، عدت دول المجلس سوقاً للسلاح العالمي ، لذلك سعت دول الاتحاد الى الاستفادة من هذه الاسواق من خلال توقيع عقود لبيع اسلحة بمليارات الدولارات الى دول المجلس (41) . فعلى سبيل المثال لا الحصر تم عقد صفقة اسلحة ما بين شركة هتشيل الالمانية لصناعة الاسلحة والمملكة العربية السعودية، بيع خلالها (36) مصفحة المانية من طراز (فوكس) الى السعودية عام 1991 ، بلغت قيمتها الاجمالية نحو (446) مليون مارك الماني ، اي ما يعادل (228) مليون دولار امريكي . وفي النصف الثاني من عقد التسعينات وافقت الحكومة الالمانية على تزويد السعودية بـ (1200) قاذفة صواريخ مضادة للدروع (42) .

وعلى المنوال ذاته ، بلغت قيمة النفقات العسكرية العامة لدولة الامارات العربية المتحدة نحو (7.2) مليار دولار ، كان اغلب صفقاتها مع المانيا وباقي دول الاتحاد الاوروبي (فرنسا ، بريطانيا ، ايطاليا) بقيمة قدرها نحو (3.9) مليار دولار ، كما جهز الاتحاد الاوربي الامارات العربية المتحدة خلال الاعوام 1996-1997 بـ (12) طائرة تدريب عسكرية من نوع (تي اي 115) (43) .

يتضح مما تقدم بان المصالح المشتركة بين المجلس والاتحاد الاوروبي حتمت التعاون المشترك بينهما في مجالات عدة ، بشرط مراعاة مصالح الطرفين ، خاصة الاتحاد الاوربي كان اكثر ادراكاً لحقيقة مفادها ان الدول الخليجية دول لا زالت نامية تسعى الى تحقيق التنمية في بلدانها، وتعزيز مصادر دخلها وتخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال تطوير قطاعاتها الانتاجية غير النفطية .

⁴⁰المصدر نفسه

⁴¹ وقعت عدد من دول الخليج (الكويت ، السلطنة عمان ، البحرين) اتفاقيات امنية هدفها حماية امن الخليج وتزويدها بالاسلحة ... ينظر :

بشارة خضر ، اوربا وبلدان الخليج العربية الشركاء الابعاد ، (بيروت ، 1995) ، ص 258 .

⁴² عبد الرحمن رشدي الهواري ، التوازن العسكري في منطقة الشرق الاوسط ، " السياسات الدولية " ، مجلة ، العدد (143) ، كانون الثاني 2001 ، ص 247 .

⁴³ عبد الرحمن رشدي الهواري ، المصدر السابق .

ولذلك فان دول مجلس التعاون مطالبة باعادة النظر في استراتيجية التعاون مع الاتحاد الاوروبي في المجالات الاقتصادية والتجارية ووضع سياسات سليمة للتعاون من شأنها ان تحقق شراكة إستراتيجية حقيقية تفضي الى علاقات متوازنة ومتكافئة في المستقبل .

ثالثا :علاقات دول المجلس مع روسيا والصين واليابان

تتبع اهمية الخليج العربي بالنسبة لروسيا من عامل القرب الجغرافي وطبيعته كممر حيوي لسلعة حيوية استراتيجية هي النفط . كما ان المنطقة تمثل محورا مهما للتفاعل السياسي بين روسيا والقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة . هذه الحقيقة ترجمت نفسها بوضوح لتشير الى العلاقة الايجابية بين الطرفين .

لذا فان روسيا قد سعت الى كسب صداقة دول المجلس رغم التناقضات الايديولوجية القائمة بينهما بهدف اقامة نفوذ متميز في منطقة الخليج العربي ليضع حداً للنفوذ الامريكي، فروسيا ادركت مدى الخطر الذي يمثله التمدد الامريكي وانفرادها في علاقاتها مع دول الخليج العربي⁽⁴⁴⁾ . فضلا عن ذلك حاجتها الماسة الى النفط وخاصة اذا علمنا افتقار روسيا الى القدرة التقنية في مجال البحث والتنقيب عن النفط واستخراجه من حقول سيبيريا ،بسبب بعد تلك الحقول ، وصعوبة الوصول اليها ، وقساوة ظروف العمل فيها ، وحاجتها الى رؤوس اموال ضخمة لاستثمارها ، كلها امور جعلت من نفط هذه المنطقة ذو كلفة عالية ومجدية اقتصادياً . وقد تفاعلت الحاجة اليه، مع حاجة اخرى هي بناء علاقات اقتصادية وتجارية وواسعة بهدف تحقيق أمرين أولها الحصول على المواد الاولية وثانيها استثمار العلاقات التجارية لاغراض الافادة المالية للحصول على المردود الاقتصادي فضلاً عن توظيف العلاقة التجارية والمساعدات الخارجية من اجل بناء وجود سياسي يساهم في الحد من التأثير الغربي في حركة الدول التي تتعامل معها روسيا.⁽⁴⁵⁾

ان هذا الادراك لابعاد المصالح الروسية هو الذي يدفعها باتجاه تطوير علاقاتها السياسية مع اقطار الخليج العربي انطلاقاً لعلاقات اقتصادية اوسع . فتم تبادل التمثيل الدبلوماسي مع كل من سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ، وفي شباط عام 1988 قام اول مسؤول سوفيتي

⁴⁴ تعد منطقة الخليج العربي منطقة مهمة لروسيا لقربها من الحدود الجنوبية التي لا تبعد سوى (1000كم²) . ينظر حسن العلكيم ، السياسة السوفيتية تجاه الخليج العربي ، " المستقبل العربي " مجلة ، العدد 125 ، 1989 ، ص 125 .

⁴⁵ عاصم محمد عمران ، سياسة زوسيا حيال الخليج العربي، "دراسات دولية"،مجلة ،مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد ،العدد19، كانون الثاني،2003،ص11.

بزيارة السعودية ، وتم اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 17 أيلول 1990 . ولا شك عودة العلاقات تمثل تطوراً مهماً على المستويين الاقليمي والدولي . (46)

ويمكن القول بان علاقات روسيا الاقتصادية مع دول الخليج العربي تتوزع على ثلاثة ميادين هي النفط والغاز ، والمشاركة في تطوير البنية التحتية ، وتصدير الاسلحة والتقنيات العسكرية . فعلى سبيل المثال لالحصر في اذار عام 1997 كانت دولة الامارات العربية المتحدة اول دولة عربية تشكل لجنة حكومية مشتركة مع روسيا ، للتعاون التجاري والاقتصادي . بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين عام 2005 (730 مليون دولار) صعوداً من 250 مليون دولار عام 2002 ، ليصل 846،4 عام 2006. (47)

وفي العاشر من ايلول 2007 قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة لدولة الامارات وهي الاولى لرئيس روسي .وقد تمخض عن تلك الزيارة توقيع اتفاقية حكومية حول تسوية مسألة الديون المستحقة على الجانب الروسي والبالغة آنذاك (600مليون دولار).

وفي ايلول 2009 بدأت شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية بمد خط انبوب غاز بطول 244كم، ليربط انبوب الغاز الجديد ميناء الطويلة (ابوظبي) على ساحل الخليج العربي بميناء الفجيرة (امارة الفجيرة) على خليج عمان. وحسب تصريح للشركة ، فقد جرى توقيع العقد الذي يشمل التصميم وتجهيز المواد والمعدات والإنشاء بكلفة 400مليون دولار (48) .

وبقدر تعلق الامر بالعلاقات الصينية - الخليجية ، فثمة حقائق اساسية لا بد من الاشارة اليها عند تقييمنا لطبيعتها تنبع من، ادراك الصين بان منطقة الخليج هي منطقة حيوية للولايات المتحدة الامريكية ، وهي تؤمن بذلك وتضع في اعتبارها الحذر الشديد في اية مقارنة لهذه المنطقة على ان لا تتقاطع مع هذه المصالح الخاصة للاخيرة الواضح باهمية المنطقة لاقتصادها واستعدادها لاستخدام القوة لتأمينها . كما ان الصين لا ترى في التواجد الاجنبي فيها او في الاتفاقيات الدفاعية بين المنطقة والعديد من القوى الكبرى في العالم ما يهدد مصالحها بشكل مباشر . من هنا ، وفي ضوء ذلك فان مقارنة الصين تجاه المنطقة ستكون من مدخل اقتصادي يحقق لها عملية التوازن مع القوى الدولية والاقليمية على ان تكون مصاحبة بجهد دبلوماسي

⁴⁶ عمر عن الرجال ، العلاقات السعودية - السوفيتية ، السياسة الدولية ، مجلة ، العدد (103) ، 1991 ، ص30 .

⁴⁷ ينظر الموقع التالي .Arabic.rt.com\newes_all_info\27344.

⁴⁸ ينظر الموقع التالي .ww.uae-embassy.ru\indexa1.htm.

يقيم علاقات طبيعية مع كل دول الخليج العربي كافة، سيما وان التوقعات تؤكد تزايد النمو في الاقتصاد الصيني بوتائر متقدمة وهذا يعني حاجته الماسة اكبر الى الطاقة من النفط والغاز الطبيعي وبذلك يصبح نفط الخليج العربي عامل مهم في اقتصاد الصين مما ينبغي خلق المناخ الملائم لتأمين تدفقه باستمرار .

اما اليابان فأنها تعاني من نقص في مجال الطاقة فبرغم قوة اقتصادها وحجم سكانها الا ان نقص مصادر الطاقة يشكل عائقا امام نهضتها المستقبلية وتطلعاتها الاقتصادية ، وتعد مهمة تأمين مصادر الطاقة من المسائل الاساسية والمهمة التي تتبناها اليابان وتضعها على رأس سلم اولوياتها السياسية والاقتصادية⁽⁴⁹⁾.

ومن جهة اخرى تمتلك دول الخليج العربية اكبر احتياطي نفطي في العالم ولهذه المعطيات كان من الطبيعي ان تتجه السياسة اليابانية نحو العمل المشترك مع دول المجلس لتأسيس علاقة شراكة تقوم على اسس المصالح المتبادلة حيث يمثل النفط عاملا رئيسا في تحديد ملامح الشراكة بين الطرفين ، ولا يقتصر الامر على النفط، فقد اندفعت اليابان نحو اقامة علاقة أقوى واغنى مع دول المجلس من خلال رفع حجم استثماراتها وتوسيع دائرة التواصل لتوثيق العلاقات والتعاون حيث تستهلك اليابان 18% من حجم صادرات نفط دول مجلس التعاون . ووصل حجم الصادرات الى اليابان عام 1999 ما يقارب 17,7 بليون دولار . اما واردات دول المجلس من اليابان فتصل الى 9% من مجموع واردات مجلس التعاون التي وصلت في العام نفسه الى 7,5 بليون دولار⁽⁵⁰⁾ . كما ان تلك العلاقات تحددت ايضا من ارتباط اليابان الوثيق بالولايات المتحدة الامريكية ، والتي يصفها المسؤولون اليابانيون بأنها تشكل محورا اساسيا للسياسة الخارجية لكلا الدولتين⁽⁵¹⁾ .

⁴⁹ عبد الخبير محمود عطا ،اليابان واعتبارات المصلحة القومية ، "السياسة الدولية"،مجلة ، العدد102، 1990، ص115.

⁵⁰ مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ،النشرة الاقتصادية ، العدد الخامس عشر ،2000، جدول 19.

⁵¹ المصدر نفسه ،ص116.

الخاتمة

ان الموقع الجغرافي للخليج العربي، واعتباره منطقة أمداد رئيسية للنفط والغاز. جعلها محط أنظار عالمية بل تعدى الأمر لان يكون هناك تنافس بين الدول للاستحواذ على امتياز واستثمار للحقول النفطية والغازية ، وخاصة وان إحصاءات شركة النفط البريطانية عام 2000 أشارت بأن هذه المنطقة ستبقى منطقة تصدير نفط وغاز في الأمد المنظور . فمنطقة الخليج العربي تحتوي على 65% من احتياطي النفط العالمي ، و33،8% من الاحتياط العالمي للغاز. اما في جانب الطلب فتمثل الولايات المتحدة حوالي 25% من حجم الطلب العالمي على النفط ، أما أوروبا فتمثل 23% من حجم هذا الطلب ، تليها اليابان 13%، وأستراليا 15%. لذلك يمكن القول بأن الإنتاج الخليجي هو المهيمن على نمط الاستهلاك النفطي العالمي خلال العشرين عاما المقبلة . وفي ضوء ما ذكر أعلاه، أتسمت العلاقة بين دول مجلس التعاون الست وبقية مناطق العالم بالمنفعة، بمعنى تزويد تلك الدول بالنفط مقابل المحافظة على امن واستقرار المنطقة ، وسط عواصف وحروب إقليمية تقع بين فترة وأخرى ، وتكلف سكان المنطقة الكثير من الأفراد والمال والفرص المفقودة لتنمية اقتصادها وبناء قطاعاتها المدنية.

وأخيرا يمكن القول، أن أهم عامل يحكم مستقبل المنطقة هو زيادة الاستثمارات الأجنبية فيها ، والعمل على تقليص إنفاق دولها في المجال العسكري.